Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تلك أدلة البصريين التي رجحت كون المصدر أصلا للفعل ولجميع المشتقات[٣٦] .

ب ـ رأي الكوفيين وأدلتهم :

اتخذ الكوفيون الفعل الماضي أصلاً لجميع المشتقات ، واحتجوا لما ذهبوا إليه بما يأتي[٣٧] :

١ ـ إن المصدر يصحّ إذا صحّ الفعل ، نحو قاوم قواماً ، ويعتل لاعتلاله نحو . قامَ قياماً ، وهذا يجعل المصادر بعد الأفعال تابعة لها ، وأن الأفعال هي الأصول التي اشتقت منها المصادر ؛ لذلك تبعتها في الصحيح والاعتلال .

٢ ـ تعد المصادر توكيداً للأفعال ، نحو : نَصَرْتُكَ نَصْراً ، فلا خلاف في أن المصدر ههنا توكيد للفعل ، ومن المعلوم أن التوكيد تابع للمؤكد ثانٍ بعده ، والمؤكد سابق له في الأصالة .

وهذا يدل على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه ، وأن الفعل هو الأصل ، وما المصدر إلا أحد المشتقات الأخرى ، فهو فرع وليس بأصل .

٣ ـ إن الفعل يعمل في المصدر ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، فانتصب المصدر : ضَرْباً بالفعل : ضَرَبْتُ ؛ لذلك وجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل ؛ لأن رتبة العامل وهو الفعل هنا قبل رتبة المعمول وهو المصدر .

٤ ـ لايجوز أن يقال : إنما سُمِيّ المصدر مصدراً ؛ لكون الفعل صدر عنه كما يقال للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً ؛ لصدورها عنه بل سمي المصدر مصدرا ؛ لأنه مَصدور عن الفعل ، كما قالوا : مَرْكَبٌ فارهٌ ،

---

(٣٦) وممن تابع البصريين في عد المصدر أصلا للمشتقات: الشيخ محمد الجوهري في كتابه (إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق) «مخطوط» الورقة ٢ ، وكذلك هارود عبد الرازق في كتابه (عنوان الظرف في علم الصرف) ص٦ .

(٣٧) الإيضاح في علل النحو ٥٦-٦٣ والانصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٨ ، ١/٢٣٥-٢٣٩ ، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ١٧١/١٧٦ .